

وجهة نظر في رقابة الكتاب على الكتاب

فواز حداد

ربما كانت تجربتي مع الرقابة وليدة سوء فهم متبادل بيننا: من ناحيتي، جهلي حدود المنوعات في الكتابة؛ ومن ناحيتهم، تجاهلهم متطلبات الكتابة ذاتها. هذا أبسط مخرج لجعل الأمور بيننا مستقيمة ومعماة إلى حد ما. ولقد أوجزت الأمر في حديث صحفي، عندما سُئلت عن أسباب منع روايتي صورة الروائي، بأن الرقيب حمل الرواية أكثر مما تحتمل. وعلى الرغم من أن قولي هذا يكشف جزءاً طفيفاً من المشكلة، فإنه يخفي الجزء الأعظم منها. فمشكلتي ليست في جهلي للحدود فحسب، وإنما في جهلي أيضاً لمنوعات غير معروفة إلا تحت عناوين عريضة جداً تجعل الكاتب على خلاف في تفسيرها حتى مع نفسه - فما الحال مع تاريخ أصبح طويلاً من المنع، خفاياه تفوق ظواهره، وطراً عليه الكثير من التقلبات والتغييرات والتفسيرات المتناقضة والمختلفة، بحيث إن ما كان مسموحاً في الخمسينيات بات ممنوعاً في التسعينيات، وما كان مستهجناً في الستينيات بات شيطانياً في الألفين؟!!

تتناول شهادتي، هذه، الرقابة على الأعمال الأدبية الإبداعية التي يقوم بها اتحاد الكتاب العرب، بصفته ممثلاً للأدباء، تحت شعار: «الدفاع عن حرية الكاتب والكتاب». فبموجب هذا الزعم المعلن يمارس الاتحاد «مهمته»: إذ بدلاً من حماية الكاتب وحقه في التعبير من تسلط السلطات، بأنواعها التشريعية والقضائية والتنفيذية والسياسية، يراقب نتاجه بواسطة قراء من الأدباء أنفسهم، هم أعضاء في الاتحاد - وتلك مفارقة أخرى، وهو عملٌ مأجورٌ يكفون به، يُمنحهم سلطة السماح أو المنع. ويُفترض بالرقيب قدرة الحكم على العمل الأدبي من جهة صلاحيته الفنية والأدبية والأخلاقية والسياسية للنشر، بهدف حماية ما يُسمى بـ «المجتمع» مما يسمى بـ «الأدب الرديء» والمشبوه. وضمن هذا التوجه يتصور المراقب أن المجتمع كتلة غامضة، تضم اتجاهات متنوعة إلى درجة يشق حصرها، أحدها جمهور القراء الذي لا يجتمع أفراداً جامع سوى معرفتهم بالقراءة، لا يميزون الغث من السمين، وهم قابلون للإفساد. لذلك يبدو هذا العمل التطوعي من طبيعة الأمور، وليس أكثر من مبادرة وقائية لصيانة وحدة الدولة والمجتمع من أخطار الكتب.

ولا نريد القول إن الرقابة ليست لديهم هذه القدرة على الحكم المنصف، إذ لا علاقة للإنصاف بالرقابة. المطلوب من الرقيب أن يدرك التفرعات الناجمة عن العناوين الكبيرة للممنوعات، من إمالة اللثام عن «المخبأ» إلى تخمين وتأويل المكتوب. عادة ما يكون المراقب مرناً؛ فهو على استعداد للتكيف مع الموجات الفنية الوافدة لإثبات أنه على مستوى الحدائق المطلوبة، أو التلاؤم مع الموجات غير العقلانية من النكوص التراثي الخرافي والعقائدي المترمة. وإذا كانت الرقابة لا تعتمد كثيراً على ذائقة الرقيب الفنية وسويته الأدبية وحسه الاجتماعي، فإنها تلج على الشأن السياسي (وهو الأهم) من ناحية تتنوع المتغيرات السياسية كي يجد لها معادلاً رقابياً؛ أما إذا كان حزياً فالممنوعات السياسية واضحة جداً أمامه.

على وزن هذه المقاييس وأسوأ، تمارس عملية الرقابة: فتدخل في العمل الأدبي قسراً، وتقيمه بأمر راهنة أو عارضة تأتي من خارجه، وتبقى دخيلةً عليه باعتمادها معايير غريبة عن الكتابة، لا تمت إلى الأدب بصلة. فالرقباء يلعبون دور شرطة آداب وأخلاق وعقائد ورؤى وأحلام وضمير. علاوة على أنهم أصحاب أمزجة سيئة أنا، وسلطوية أنا آخر. كما أنهم، أسوأً بغيرهم من البشر، يحقدون ويحسدون ويغارون ويتوعدون ويهددون ويحملون

الضعائن لكل من يحاول الاعتراض على سلطاتهم. وفي المقابل، يلجأ الكُتَّابُ إلى الترميز كحيلة شائعة للنجاة من الرقباء. وقد يُكتَبون عن بلادٍ لا وجود لها، وزمانٍ غير زماننا، وأحداثٍ لم تقع، وشخصياتٍ غريبة وعجيبة على أساس أن لها مشابهاً في الواقع. غالباً لا تجوز على الرقابة هذه الجيول. ورغم أن هذه الأخيرة جدت الأساليب الأدبية وطورتها، وأصبحت واحدة من الآليات الدفاعية التي ينتهجها الكُتَّابُ، فإنها استهلكت وياتت - مثلها مثل الرقابة - عبثاً على الكتابة، ومشكلةً أدبيةً وضعت عملية الكتابة في صورةٍ مواربة ومعقدة وأفقدتها حريتها كأداة تعبيرٍ غيرٍ موجهةٍ أو معطلةٍ أو مخادعةٍ أو ملفقة. فعلى الكاتب ألا يحسب حساباً إلا لرويته، وليس مضطراً على الدوام إلى إضافة ألعاب تحويل العملية الإبداعية إلى طريق مسدود من تحاليلاتها لها أولٌ ولها آخر.



تجربتي مع الرقابة قد لا تكون شاملةً أو غنيةً بالدلالات، لكنّها تُسمح بإلقاء قليل من الضوء على المنع الذي تعرّضت له روايتي **صورة الروائي**. في عملي هذا، حاولت قراءة العقود التاريخية الممتدة من الثلاثينيات إلى منتصف السبعينيات في القرن الماضي، بحيث شكّلت هذه القراءة داخل البناء الروائي خطأً من الأحداث يغطّي الخلفية الزمانية بأكثر من قراءةٍ واحدةٍ للعقود الماضية. وقد سمحت روايتي بقراءات متعددة بحكم بنيانها المركّب على وجهات نظر متعددة ومختلفة، كانت أحياناً على تضادٍ مع وجهة نظري، ولكنّي كنتُ أثبتّها لأنّه لا يحقّ للكاتب الحجز على تجارب شخصياته وحيواتهم إرضاءً لصيغ متعارفٍ عليها أو مفروضة. أمّا بتقدير المراقب فكانت روايتي غير مطابقةٍ للرواية التاريخية الرسمية، وكأنّما هناك روايةً موثوقةً ومعتمدةً لا يجوز المساسُ بها في أوساط المؤرخين السياسيين. وربما كانت غير مطابقة للرواية الرسمية لاحتواء روايتي على غمزٍ إيديولوجيٍّ (!)، وعلى أشياء أخرى من هذا النمط ممّا لا علاقة له بالعمل الروائي.

باختصار، أنّ الفترة التي تناولتها روايتي، وبعض الشخصيات التي قاربتها، تُعتبر من الخطوط الحمراء المحظرة الاقتراب منها. أوجب هنا أن نلوم المراقب، وهو حزبيّ تقدمي، في اختراع المبررات والشواهد، من أجل منع الرواية؟! لا، فهو قد أدّى واجباته الحزبية، وأعلم أنّ الأفضلية هي لرؤية حزبه التقدمية، وما عداها رجعيٌّ ومزورٌّ. لكن يجب أن نلومه لأنّه يمارس عمله بصفته ناقداً أدبياً صنّعه الأُدبُ، لا بصفته الحزبية. وإذا كان ثمة من ضميرٍ سياسيٍّ، فهناك في المقابل ضميرٍ أدبيٍّ. فهل يحقّ للسياسة محاكمة الأُدبِ؟!

لا يزدهر الأُدبُ إلا في جوٍّ من الحرية، وأعتقد أنّ أروع الأعمال الأدبية يستطيع رقيبٌ صغيرٌ القضاء عليها بالمنع والتغيب والحرق. لا ينبغي التفاؤل ولا التعويل على قدرة الأُدب العظيم على الدفاع عن نفسه، أمام ضراوة التجاهل والخنق والتعتيم. هناك الكثير من الأعمال الكبيرة انتظرت عشرات السنين ريثما تهتأ لها ظرفٌ من الحرية كي تظهر إلى الوجود. إنّ أدبنا يعاني الكثير من الغبن، من جرّاء رقباء لو كانوا فعلاً أدباءً ونقاداً يحترمون مهنتهم لاعتذروا عن هذه المهمّات التي ليس لها اسمٌ آخرٌ غيرُ وأد الكتابة. وبالمقارنة مع غيرنا، نجد أنّهم في بلدان أخرى يحتفون بأدبائهم بعشرات الجوائز، ويعتقدون أنّ الأُدب هو خيرٌ ممثّل للبلد، وأنّ الأدباء هم الوجه الناصع لحضارة بلدانهم وتقدمها. أما في بلداننا، فيتفتنون في تحطيم الكاتب وإذلاله، أو تغيبه وتغيب أعماله، والسخرية منه أو الحجز عليه، أو على الأقل إرساله إلى النسيان. إنّ سورية ستسحق شيئاً أفضل من هؤلاء الذين مهما كانت مبرراتهم فلن ترقى إلا إلى أسوأ أنواع اللامبالاة.

يُمنحنا الاختلاف في الرأي ثراءً في الفكر والإبداع. أليس من سخرية الثقافة والمثقفين أن نتوجّه بهذا الكلام إلى أشباهنا، لا إلى العوام من الناس؟! ولكي يحصل ما سوف يحصل في يومٍ قادم، فإنّه لا مفرّ من الكتابة كما أردنا أن نُكُتِب، وأن نرْمي بالمسموح والممنوع خلف ظهرنا. فنحن نعرف أنّ الشعارات وتعليمات الرقابة تُقبع على هامش الحياة وضدها. إنّ ضمير الكاتب أكثرُ تشدداً من كلّ هذه المحرّمات المخيفة والانتهازية، ومن كلّ ذلك الكذب والرياء. كما أنّ عمل الكاتب أعمقُ من هذه الامتثاليات الفجة والفورية لسلطةٍ أو حزبٍ، أو ما يروق البعض أو لا يروقهم. ففي عمل الكاتب نوعٌ من البرود والقسوة والإيمان، وفيه نوعٌ من الإخلاص... لجوهر الإنسان والحياة.

دمشق

فواز حداد

روائي وقاصّ سوريّ. من أعماله: الرسالة الأخيرة (مجموعة قصصية)، والروايات التالية: موازيك دمشق ٣٩، وتياترو ١٩٤٩، وصورة الروائي (وهي موضوع الشهادة أعلاه)، والضغينة والهوى، والولد الجاهل.



روائتي، كما قدر الرقيب، «غير مطابقة» للرواية الرسمية